الأمم المتحدة

A/60/125–E/2005/85

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البندان ٥٩ و ١٣١ من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
وحدة التفتيش المشتركة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥
٢٩ حزيران/يونيه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون الدولي

بعض التدابير الرامية إلى تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الشامل على الصعيد القطري، الجزء الأول: لمحة تاريخية موجزة عن إصلاح الأمم المتحدة في المجال الإنمائي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”بعض التدابير الرامية إلى تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الشامل على الصعيد القطري، الجزء الأول: لمحة تاريخية موجزة عن إصلاح الأمم المتحدة في المجال الإنمائي“ (JIU/REP/2005/2).

* A/60/150.

210705 210705 05-42352 (A)

JIU/REP/2005/2 (Part I)

Original: ENGLISH

بعض التدابير المقترحة لتحسين الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري

الجزء الأول

نبذة عن إصلاح الأمم المتحدة في مجال التنمية

إعداد

دوريس برتراند

وحدة التفتيش المشتركة

الأمم المتحدة، جنيف ٢٠٠٥

وفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وضع هذا التقرير "في صورته النهائية بعد التشاور فيما بين المفتشين للتأكد من أن هذه التوصيات تمثل الخط الفكري العام للوحدة".

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
المختصرات والرموز		٥
موجز وتوصية بشأن الجزء الأول	ألف - ياء	٦
مقدمة	١-٩	٩
أولاً - نبذة عن إصلاح الأمم المتحدة في مجال التنمية	١٠-٣٨	١٢
ألف - المرحلة الأولى: ١٩٤٥-١٩٦٦	١١	١٢
باء - المرحلة الثانية: ١٩٦٦-١٩٩٧	١٢-٣١	١٣
جيم - المرحلة الثالثة: إصلاح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧	٣٢-٣٥	١٨
دال - الاتجاهات الناشئة في مجال التعاون الإنمائي لتهيئة الساحة	٣٦-٣٨	٢٠
المرفق: قائمة ببعض مقترحات الإصلاح المقدمة منذ عام ١٩٧٨		٢٢

المختصرات والرموز

BWI	مؤسسات بريتون وودز
CCA	ا تقييم القطري المشترك
CEB	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (لجنة التنسيق الإدارية سابقاً)
CPIA	معايير السياسة القطرية والتقييم المؤسسي (البنك الدولي)
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية
DESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة)
ECHA	اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)
EPTA	البرنامج الموسع للمساعدة التقنية
EC	الجماعات الأوروبية
IFIs	المؤسسات المالية الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
TCPR	استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDG	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDGO	مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WFP	برنامج الأغذية العالمي

موجز

ألف – وفقاً لمعيار مستويات التمويل، لا تقوم الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة سوى بدور متواضع في التنمية الدولية. فإسهام الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الممثل في المساهمات الأساسية لأعضائها لا يتجاوز ٧٠٥ ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٦٩ مليار دولار وفقاً لأحدث التقديرات المنشورة [(١)]. وهذا الرقم يقل عن ٧ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، باستبعاد المبالغ المتاحة لمؤسسات بريتون وودز لكل من القروض والمنح. وتكمن قوة الأمم المتحدة في مجال التنمية في تعزيز نهج شامل يركز على الناس في مجال التنمية، وتوطيد قيم مثل العالمية، وتعددية الأطراف، والحياد، والموضوعية، والمرونة، والقدرة على استخدام موارد المنح على نحو مرن بما يخدم مصلحة البلدان الشريكة [(٢)].وتكمن أهمية مساعداتها التقنية وأنشطتها التنفيذية الجارية في ١٣٥ بلداً في قدرتها على الربط بين الأهداف الوطنية والأهداف الدولية في مجالي المشورة والتنفيذ على حد سواء. ويخلو التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة من المشروطية بمعناها التقليدي المتمثل في كسب النفوذ والسيطرة لخدمة مصالح مجتمع المانحين. ومن أهم إسهامات الأمم المتحدة تحديد وتجميع الشركاء حول برنامج إنمائي دولي متفق عليه، عن طريق عقد المؤتمرات الدولية، ووضع خطط العمل، وأخيراً وليس آخراً قمة الألفية وإعلان الألفية. وقد تمكنت من إقامة تحالفات مع شركاء أقوياء آخرين – أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[(٣)] ومؤسسات بريتون وودز – لمساعدة البلدان النامية في نضالها ضد عدم المساواة والفقر، ودعت باستمرار إلى توجيه المزيد من الموارد إلى التنمية.

---

(١) Richard Manning, "2004 Development Co-operation Report", OECD, 2005, vol.1. يخص أحدث رقم للمساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٣. ووفقاً للمعلومات الواردة من إدارة التنمية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقل المساهمات المقدمة إلى مؤسسات بريتون وودز لأغراض التنمية عن المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة، لأن مؤسسات بريتون وودز تعتمد أيضاً على إيرادات قروضها السابقة، وفي حالة البنك الدولي، على السوق المالية الدولية. وهكذا بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي ساهم بها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معاً ٣,٧ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، كان مجموع الإقراض الإجمالي الذي قامت به هذه المؤسسات أعلى كثيراً من ذلك: إذ بلغ ١٠,٦ مليارات دولار من البنك الدولي (بشروط غير ميسرة)، و٦,٩ مليارات دولار من المؤسسة الإنمائية الدولية (بشروط ميسرة) و١,٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي (تدفقات بشروط ميسرة فقط، أي تسهيل النمو والحد من الفقر وإعانة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتشير الأرقام الأولية المتاحة لصافي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٤ إلى حدوث زيادة كبيرة بلغت ٧٨,٦ مليار دولار منها ٢٥,١ مليار دولار، أي نسبة ٣١,٩ في المائة، تعتبر مساعدات متعددة الأطراف.

(٢) "استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية". تقرير الأمين العام، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، الفقرتان ١١ و١٧. وفي أحدث قرار للجمعية العامة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهو القرار A/RES/59/250 المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تؤكد الفقرة٢ من الفرع الأول، من جديد، "ضرورة أن يكون من بين السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الطابع الشمولي والطوعي وأن تكون مقدمة كمنح وحيادية ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة بصورة مرنة ... لصالح البلدان المستفيدة" بناءً على طلبها و"وفقاً لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الخاصة بها".

(٣) للاطلاع على العضوية الحالية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انظر الموقع التالي على شبكة الويب العالمية: http://www.oecd.org/dac.

باء - "وفي عالم تزداد فيه الحاجة إلى دعم جماعي فائق لاستراتيجيات ونظم مملوكة محلياً بمعنى الكلمة، مع زيادة دعم البرامج والميزانيات القطاعية لتحقيق برنامج التنمية الدولي، كما يتجلى، ضمن جملة أمور، في الأهداف الإنمائية للألفية، "سيصبح اتساق منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع أكثر ضرورة". فصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية بشؤون التنمية" ينبغي أن تحقق دورها في البناء المتطور"[٤]. وهناك تحدٍ كبير يجب مواجهته إذا أرادت الأمم المتحدة، كما ينبغي لها، توفير استجابة متسقة للاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الشريكة في السياق الأوسع لسائر العناصر الفاعلة الهامة في مجال التنمية. وسيعني ذلك ضرورة بدء مناقشة صريحة في نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع العناصر الفاعلة الهامة الأخرى مثل مؤسسات بريتون وودز، والمانحين الثنائيين، والعناصر الفاعلة الإقليمية، لتوضيح أدوار كل منها بشكل أفضل على أساس الاعتراف المتبادل بالمزايا النسبية الواضحة لكل منها.

جيم - ولا يزال تنفيذ برنامج التنمية المتفق عليه يعوقه وجود عدد كبير من مختلف العناصر الفاعلة (الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف) التي تتفاوت هياكلها الخاصة باتخاذ القرارات، وسياساتها، وإجراءاتها، وثقافاتها المؤسسية والإدارية، ناهيك عن العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تشارك أيضاً في التعاون الإنمائي الدولي. ولم تكن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بتنوع هيئاتها المسؤولة عن اتخاذ القرارات، ومشاريعها الخاصة بالمساعدة التقنية وآلياتها الخاصة بتنفيذ البرامج ونظمها الخاصة بالمساءلة مثالاً للتجانس والاتساق يقتدى به على الدوام.

دال - وكان هناك إدراك مبكر لضرورة معالجة أوجه القصور الناجمة عن تنوع هذه الهياكل. والواقع أنه خلال الأعوام الخمسين الماضية، حاولت مختلف اللجان، وأفرقة الشخصيات البارزة والأفرقة المخصصة، بالإضافة إلى عدد كبير من الأكاديميين، إصلاح منظومة الأمم المتحدة بصورة عامة، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بصورة خاصة، وحددت أوجه القصور فيها بغية تحسين كفاءتها. ونظراً لأن عدداً كبيراً من هذه التقارير وتوصياتها لا تزال صالحة فيما يتعلق بالتحليل والعمل التصحيحي على حد سواء، يحدد الجزء الأول ومرفقه أهم المقترحات المتعلقة بالإصلاح، مع التركيز بصورة خاصة على المقترحات المتصلة بالمسائل الإنمائية.

هاء - وتبدل الحال في عام ١٩٩٧ عندما قدم الأمين العام برنامجه الخاص بالإصلاح وشرعت مؤسسات بريتون وودز في عملية إصلاح موازية[٥]، ويبدو أن الظروف كانت مواتية لكليهما. فقبول المجتمع الإنمائي الدولي الحد من الفقر كهدف رئيسي لبرنامج التنمية الدولي قد أسهم في إتاحة فرص جديدة لتعزيز الشركات القائمة وتوثيق التعاون في رسم السياسات والتخطيط والتنفيذ.

---

(٤) Richard Manning, "ODA Trend and Implications for the United Nations system at Country Level" رسالة إلى نائبة الأمين العام لويز فريشت، مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كإسهام في معتكف تشرين الأول/أكتوبر لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

(٥) يرد شرح ذلك بإفاضة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن "النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، JIU/REP/2002/2، جنيف ٢٠٠٢، الجزء الثاني: ألف: الإصلاحات في الأمم المتحدة، الفقرات من ٨٤ إلى ٨٧؛ وباء: جهود الإصلاحات الموازية في مؤسسات بريتون وودز، الفقرات من ٨٨ إلى ٩٢.

واو - وعالجت مقترحات الإصلاح السابقة أيضاً مسألة مدى ملاءمة بناء المنظومة للمهام التي ينبغي أن تؤديها في سياق دولي متغير[٦]، واقترحت بعض الحلول. ويبدو من المستبعد أن يتصدى المجتمع الدولي في المستقبل القريب لإعادة النظر بشكل جوهري في البناء الحالي للمنظمات الدولية ومعها منظومة الأمم المتحدة (ممثلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يضم مؤسسات بريتون وودز). ولا يبدو أن الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لهذه المسألة متوافرة حالياً. وقد يتغير الحال، ويصبح من المهم عندئذٍ تمكين الدول الأعضاء من إعادة بحث مقترحات الإصلاح السابقة بصيغة يسهل تناولها ويوصي بها هذا التقرير.

زاي - ومن المرجح بالتالي أن تظل قضايا رئيسية مثل العلاقة بين الوكالات المتخصصة وسائر عناصر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دون تغيير في الوقت الحاضر، ومن المستبعد حدوث إصلاح جوهري للولايات والهياكل الإدارية الأصلية. والقضية المطروحة بالتالي تتعلق بكيفية وضع تعريف أوضح لأدوار صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في مجال التنمية والمساعدة التقنية، بغية تنظيم علاقات العمل بين جميع عناصر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، لتحقيق الكفاءة المثلى في التخطيط والبرمجة والتنفيذ بما يحقق مصلحة البلدان الشريكة، وبخاصة على أرض الواقع. وهناك تسليم بأن إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري ينبغي أن يبدأ ببرنامج مشترك ومتسق يستند بقوة إلى الأولويات الوطنية ويستجيب للاحتياجات الوطنية[٧].

حاء - وفي ضوء الاتجاهات الناشئة في مجال التنمية، يعالج هذا التقرير مجموعة مختارة من القضايا المتعلقة بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتصل منها بالأداء على المستوى القطري، ويوصي بتدابير لمواصلة تحسين كفاءتها. وبعض هذه القضايا قد أثير في مناسبات سابقة، بل حظي بالتأييد، لكنه لم يترجم بالكامل إلى حقائق عملية على أرض الواقع. وترى المفتشة أن القضايا التي يعالجها هذا التقرير والتوصيات المقدمة ستسهم في التغيير التدريجي الذي دعي إليه في معتكف مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نهاية عام ٢٠٠٤، في حدود تناولها تحديات التحليلات والقرارات الحالية[٨].

طاء- ونظراً للقيود المفروضة على عدد الصفحات، يتألف هذا التقرير من جزأين، يعالج أولهما تاريخ الإصلاح في الأمم المتحدة، مع التركيز بصورة خاصة على الأنشطة التنفيذية. أما الجزء الثاني فيعالج القضايا التالية ويضع توصيات لتحسينها:

- تعزيز ثقافة الشراكة لتحسين التحليل والتخطيط وتنفيذ البرامج والنتائج؛
- تبسيط وتنسيق الإجراءات؛
- ترشيد الوجود الميداني؛

(٦) وردت مؤخراً أيضاً في "تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، تقرير الأمين العام، A/58/323، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الفقرة ٩١.

(٧) "Towards a more effective United Nations at the Country Level"، موجز معتكف مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعقود في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك، الصفحة ٤.

(٨) نظراً لأن مجال الإصلاح هو ساحة دائمة التغير، فمن المتوقع أن يتضمن أي تقرير تقريباً في هذا المجال أخطاء أو عناصر بالية. وتاريخ انتهاء للبحث في هذا التقرير هو شباط/فبراير ٢٠٠٥.

- رصد التقدم المحرز في الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تحقيق التنمية؛
- التدابير الرامية إلى تحسين الشفافية.

ياء- وقد أُعد الجزآن الأول والثاني على أساس قراءتهما معاً. ويتضمن كل جزء توصياته الخاصة.

كاف- ولن يعالج هذا التقرير أعمال الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الإغاثة إلى التنمية، وهي الأعمال التي عالجها وعنى بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية[٩]. وينبغي الإشارة مع ذلك إلى أن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز قد تعاونت تعاوناً وثيقاً وفعالاً في هذه البلدان في مجال التحليلات المشتركة، والتخطيط المعتمد على النتائج، وتعبئة الموارد، وإدارة الأموال، مما يتيح أساساً قوياً تُستخلص منه الدروس للعمل المشترك في البلدان الأخرى.

توصية بشأن الجزء الأول

الذاكرة المؤسسية المتعلقة بتاريخ الإصلاح في الأمم المتحدة

التوصية ١

ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوفر في موقع الأمم المتحدة على شبكة ويب العالمية (http://www.un.org) قائمة كاملة بجميع المقترحات المقدمة حتى الآن بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ويمكن أن يكون ذلك جزءاً من مشروع التاريخ الفكري للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢٨).

مقدمة

١- "ينظر معظم المواطنين في العالم إلى ملاءمة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها من خلال خبراتهم المكتسبة في سياق تعاملهم مع موظفي وأنشطة الأمم المتحدة في بلدانهم"[١٠]. وتتوقف فعالية التنمية على قدرة مجتمع المساعدات الدولي على التفاعل بمزيد من الكفاءة على المستوى القطري وعلى تحقيق نتائج مفيدة للناس. ومنذ اعتماد نهج الإدارة القائم على النتائج في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، أصبح هناك اقتناع أقوى من أي وقت مضى بضرورة عمل مؤسسات الأمم المتحدة معاً والتنسيق فيما بينها على نحو أكثر فعالية لتحقيق نتائج أفضل على المستوى القطري. وزيادة الاتساق في أداء منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي على المستوى القطري، فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ على حد سواء، تمثل عنصراً أساسياً في تحسين المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية الشريكة.

---

(٩) "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة"، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، A/59/565، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و"مذكرة معلومات أساسية للاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال: الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

(١٠) "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، تقرير الأمين العام، A/57/387، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦.

٢- وإن الشواغل المتعلقة بتحسين التعاون الإنمائي القادر على معالجة الحاجات الملحة والمتشعبة الجوانب للبلدان النامية ليست بالأمر الجديد، وليس هناك نقص في التقارير التحليلية ومقترحات الإصلاح، كما سيتضح في الفصل الأول من هذا التقرير. بيد أن الجديد هو التصميم الأقوى فيما يبدو على معالجة المشاكل المحددة في برنامج الأمين العام للإصلاح لعام ١٩٩٧.

٣- وعولجت مسألة تحسين التعاون والتنسيق والتفاعل والتآزر والاتساق والتجانس داخل منظومة الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام بشأن الإصلاح لعام ١٩٩٧، وفي القرارات المتعددة الصادرة في سياق تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فضلاً عن الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية (مثل توافق آراء مونتيري)[(١١)]. ووسع إعلان الألفية وجدد هذا النداء بشكل واضح ليشمل الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، الممثلين في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)[(١٢)]، بغية تعزيز المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في سعيها لبلوغ الأهداف الإنمائية الطموحة للألفية. والواقع أن العمل على زيادة اتساق السياسات وتحسين التعاون بين أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف هدف معلن في الدليل التفصيلي الذي قدمه الأمين العام[(١٣)].

٤- وأوضح **إعلان روما بشأن التنسيق**، الذي اعتمده في أوائل عام ٢٠٠٣ رؤساء المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وممثلو صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان الشريكة، أن تنسيق السياسات التنفيذية والإجراءات والممارسات بين جميع المؤسسات المذكورة ونظم البلدان الشريكة عنصر أساسي في مواصلة تحسين فعالية التنمية، ووضع برنامجاً وجدولاً زمنياً لاستعراض التقدم في عام ٢٠٠٥. أما **محفل باريس الرفيع المستوى المعني بفعالية المساعدات: المواءمة والتنسيق والنتائج**، المعقود في ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، فقد أقر بأن المؤسسات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية قد حققت تقدماً كبيراً، لكنه أقر في الوقت ذاته بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لترجمة هذه الالتزامات إلى حقائق عملية على أرض الواقع، ومواصلة تنسيق السياسات والإجراءات مع نظم البلدان الشريكة، نظراً لما سيترتب على ذلك من تأثير في التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد **إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات**، الذي اعتُمد في آذار/مارس ٢٠٠٥، من جديد "التصميم على اتخاذ إجراءات بعيدة المدى وقابلة للرصد لإصلاح أساليب تقديم المساعدات وإدارتها".

٥- وستظل القضايا الرئيسية مثل العلاقات بين الوكالات المتخصصة وسائر عناصر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دون تغيير في الوقت الحاضر. ونظراً لأن الولايات والهياكل الإدارية الأصلية لن تخضع لإصلاح جوهري، فإن المطلوب بالتالي هو تحديد

---

(١١) "تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية"، A/CONF.198/11، المكسيك، آذار/مارس ٢٠٠٢، مرفق القرار: توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الفقرة ٤٣.

(١٢) انظر عضوية مجلس الرؤساء التنفيذيين، http://ceb.unsystem.org/membership.htm.

(١٣) "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، تقرير الأمين العام، A/56/326، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الهدف: "كفالة مزيد من الترابط في السياسات، وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وأيضاً الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى"، الفقرة ٢٩١.

كيفية تنظيم علاقات العمل بين جميع عناصر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، على نحو يكفل المستوى الأمثل من التحليل والبرمجة والتنفيذ على أرض الواقع بما يخدم مصلحة البلدان الشريكة.

٦- وسيبحث هذا التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة التقدم المحرز. ونظراً لأن المنظومة "لا تزال في مستهل مسيرة طويلة صوب وحدة الغرض والعمل التي تتطلبها الدول الأعضاء منها"[١٤]، فسيعالج التقرير القضايا التي ستساعد على التحرك بسرعة أكبر صوب ذلك الهدف.

٧- ووحدة التفتيش المشتركة مكلفة ببحث قضايا زيادة الكفاءة والفعالية في منظومة الأمم المتحدة وتحقيق أقصى قدر من الاستخدام الرشيد للموارد. فالمادة ٥ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة[١٥]، تنص على "أن يقدم المفتشون رأياً مستقلاً في هذه المسائل، من خلال التفتيش والتقييم الرامين إلى تحسين الإدارة وطرق العمل وتحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بين المنظمات". وخصصت وحدة التفتيش المشتركة بعض التقارير لهذه القضايا، كان أحدثها في الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٧ و٢٠٠٢ "تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية"[١٦]، و"تعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة "[١٧] و"النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"[١٨] على التوالي.

٨- ولإعداد هذا التقرير، قامت المفتشة بتحليل وثائق الأمم المتحدة المتاحة، بما في ذلك دراسات البحث والتقييم الداخلية والخارجية، واستفادت من الخبرة المكتسبة في بعض الزيارات الميدانية التي تمت في سياق تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: تحديات جديدة أمام التعاون في ميدان التنمية"[١٩]. وفي أثناء هذه الزيارات، حظيت المفتشة بفرصة مناقشة قضية تنسيق المساعدات، بالإضافة إلى قضيتي التبسيط والتنسيق في أُطر عملية محددة، وتبادل الرأي مع موظفي الحكومات المضيفة المختصين، والمنسقين المقيمين، وممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبعثات المساعدات الثنائية المقيمة، ومؤسسات بريتون وودز والمفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت مقابلات مع ممثلي بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

---

(١٤) A/59/85-E/2004/68، مرجع سبق ذكره، الموجز.

(١٥) النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، الذي أقرته الجمعية العامة في القرار ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، انظر الموقع التالي على شبكة ويب العالمية: http://www.unsystem.org/jiu.

(١٦) تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية"، تقرير وحدة التفتيش المشتركة، JIU/REP/96/3، جنيف، ١٩٩٦.

(١٧) "تعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة"، تقرير وحدة التفتيش المشتركة، JIU/REP/97/1، جنيف، ١٩٩٧.

(١٨) JIU/REP/2002/2، مرجع سبق ذكره.

(١٩) "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: تحديات جديدة أمام التعاون في ميدان التنمية"، تقرير وحدة التفتيش المشتركة، JIU/REP/2003/5، جنيف، ٢٠٠٣. والبلدان التي تمت زيارتها هي إثيوبيا وبيرو وجنوب أفريقيا.

٩- وتود معدة التقرير أن تشكر جميع من تحدثت إليهم في هذه المنظمات على تفاعلهم البناء في أثناء إعداد هذا التقرير. وقد ساعد عدد كبير من الاقتراحات والأفكار المفيدة التي قدموها في وضعه في صيغته النهائية. وتشير التعليقات الواردة إلى مجموعة متنوعة من الآراء بشأن القضايا المثارة بسبب العقبات الحقيقية أو المفترضة المتصلة بالولاية أو الإدارة أو العقبات الهيكلية. وأتوجه بالشكر الخاص إلى مساعدي في البحث السيد إيرفيه بودا.

أولاً -نبذة عن إصلاح الأمم المتحدة في مجال التنمية

١٠- لأغراض هذا التقرير، تم التمييز بين ثلاث مراحل للإصلاح في مجال التعاون الإنمائي.

ألف - المرحلة الأولى: ١٩٤٥-١٩٦٦

١١- هذه الفترة هي الفترة التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة مباشرة. وفي تلك الفترة، "لم يكن هناك وعي كبير ... بأن المنظمة الجديدة ستشرع في أنشطة عملية ذات طابع إنمائي على أساس طويل الأجل. كما أن مؤسسي مختلف الوكالات المتخصصة التي أنشئت في نفس الفترة لتشجيع التعاون الدولي القطاعي في مجالات مثل الزراعة والتربية والصحة والطيران المدني وضعوا عمليات التنمية في المرتبة الثانية"[٢٠]. وفي عام ١٩٤٨، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٠(د-٣) توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان "بالسماح للأمين العام للأمم المتحدة بالقيام بالمساعدات التقنية، بالإضافة إلى البرنامج الذي تقوم به الوكالات المتخصصة"[٢١]. وأُحرز تقدم كبير نحو التعاون الإنمائي بإنشاء البرنامج الموسع للمساعدة التقنية في عام ١٩٤٩، وهو البرنامج الذي يموَّل عن طريق التبرعات التي يتم التعهد بها سنوياً. وبهذه الطريقة كان يتم أيضاً تمويل الصندوق الخاص (الذي أُنشئ في عام ١٩٥٨) وفيما بعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشهدت هذه الفترة أيضاً تصاعد حدة الحوار الأبدي بين أنصار المركزية وأنصار اللامركزية ودور الوكالات المتخصصة في سياق المنظمة المنشأة حديثاً. وهذا النقاش لم يُحسم تماماً بعد، نظراً لأن الوكالات المتخصصة قد أنشئت كهيئات مستقلة و لم تفلح المحاولات المبذولة في مقترحات الإصلاح اللاحقة في تعديل هذا الوضع بصورة كبيرة[٢٢]. وأدى إنشاء منظمات وصناديق جديدة، ومن بينها برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٦١ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٦٤ إلى ظهور تحديات جديدة للإدارة.

---

(٢٠) Sir Robert Jackson, "A Study of the Capacity of the United Nations Development System"(also called the "Capacity Study"), Geneva 1969, Volume II: Part II, Chapter two: III: The Evolution of United Nations Structure for Development Assistance, paras. 9-10.

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

(٢٢) للاطلاع على التاريخ المفصَّل للتعاون الإنمائي، مثل العلاقات المتطورة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة، ومفهومي الممثلين المقيمين والبرمجة القطرية، انظر Sir Robert Jackson, op. cit., Volume II: chapter II: The Evolution of United Nations structures for development assistance, and Joachim Mueller, "Reforming the United Nations: The Quiet Revolution", Kluwer Law International, Volume IV, The Hague, 2001 Part I: Chapter 1.2 Focus on development, 1967-1970, and page 9 and following.

باء – المرحلة الثانية: ١٩٦٦–١٩٩٧

١٢- تميزت هذه المرحلة بمحاولات كثيرة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة بغية تحسين كفاءة وفعالية التعاون الإنمائي بصورة عامة، والمساعدة التقنية بصورة خاصة، بما يخدم العدد المتزايد من الدول الحديثة الاستقلال.

١٣- ومن المفيد للغاية العودة إلى النظر في بعض الدراسات الإصلاحية التي أُجريت في الأعوام الأربعين الماضية، وجميعها يهدف إلى ترشيد التعاون الإنمائي، وبخاصة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي[٢٣]، ومما يثير الدهشة أنها عالجت فعلاً عدداً كبيراً من القضايا التي لا تزال تمثل شاغلاً للمجتمع الإنمائي الدولي في الوقت الحاضر. وهناك أيضاً ما يغري بالتخمين بأن تأثير الأمم المتحدة ونتائجها في مجال التنمية كان سيصبح أفضل لو أن بعض التوصيات قد نُفذت منذ البداية. **وهذا الانعراج التاريخي يوضح أيضاً أن الذاكرة المؤسسية للمجتمع الدولي ضعيفة.**

١٤- ويثبت العدد الضخم من التقارير واللجان المذكورة في المرفق **أن هناك إغراء مؤسسياً لا ينتهي بالبدء من الصفر، لإنشاء لجان جديدة وأفرقة جديدة من الشخصيات البارزة** المكلفة بالتوصل إلى مفاهيم وبرامج عمل جديدة، بدلاً من إعادة بحث الأعمال التي تمت من قبل والتي لا تزال، باستعادة أحداث الماضي، ومع تغير الزمن ومزاج المجتمع الدولي وأسلوبه، ملائمة ويمكن تنفيذها بشكل مفيد. ويصدق هذا بصورة خاصة على تقريرين نُشرا في أواخر الستينات.

١٥- والتقرير الأول هو التقرير المعنون "شركاء في التنمية"[٢٤] (المعروف أيضاً باسم تقرير بيرسون)، الذي أعدته لجنة التنمية الدولية (المعروفة باسم لجنة بيرسون)[٢٥]، برئاسة ل. ب. بيرسون، رئيس وزراء كندا السابق. وهذا التقرير يستحق إعادة الدراسة أيضاً في ضوء نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، في المكسيك في عام ٢٠٠٢. وكثير مما أعيد ذكره في مونتيري يرجع مصدره إلى تقرير بيرسون.

١٦- وكان تقرير بيرسون قد عالج ببلاغة الروابط بين التجارة والديون والتمويل والتكنولوجية اللازمة لتهيئة بيئة مساعدة للتنمية والحد من الفقر. وفي ذلك الوقت، شددت **لجنة بيرسون**، التي أبدت أسفها بسبب عدم تمكين نظام المساعدات الدولية من تحقيق نتائج بالرغم من نموه الكبير، على ضرورة تحقيق مزيد من الاتساق في إطار آلية المساعدات، وعالجت قضايا منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وُدعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إعداد تقييمات قطرية موحدة وضمان اتساق المشورة في مجال السياسات العامة. وذُكر أن الأمم المتحدة عانت من تكاثر الوكالات التي أدت بدورها إلى تشتت الجهود وعدم ترابطها على المستوى القطري. وتم التشديد على الحاجة الملحة إلى تحسين التنسيق. ولم تُنفذ التوصية الداعية إلى "عقد البنك الدولي مؤتمر في عام ١٩٧٠ لمناقشة إنشاء آلية مُحسَّنة للتنسيق، ووضع تقديرات موثوق بها للاحتياجات

---

(٢٣) للاطلاع على دراسة تاريخية مفيدة للإطار النظري للمساعدة الإنمائية والنقاش بين أنصار المركزية وأنصار اللامركزية، انظر Sir Robert Jackson, op. cit., Volume II, Chapter II: The first twenty-five years.

(٢٤) Joachim Mueller, op. cit. Reference to the Commission on International Development (Pearson Commission, 1969) is made in Volume I-III, Part I: Chapter 2.1, and Part III.4.

(٢٥) أنشئت بمبادرة من رئيس البنك الدولي في عام ١٩٦٧.

من المساعدات، وتوفير استعراضات متوازنة ومحايدة لسياسات وبرامج المانحين في مجال المساعدات"[٢٦]، لكنها لا تزال ملائمة، وعلى الأقل لتحديد ما إذا كانت المشورة الاستراتيجية التي تقدمها هذه المؤسسات تحقق النتائج المتوقعة على المستوى القطري. **وستكون اجتماعات الاستعراضات الاستراتيجية هذه بالغة الأهمية في سياق هدف الحد من الفقر والجوع الوارد في إعلان الألفية**[٢٧].

١٧- ولم تبد الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي حماساً كبيراً لتنفيذ المقترحات المبتكرة البعيدة المدى التي قدمتها لجنة بيرسون.

١٨- وبحث التقرير الثاني، المعروف أيضاً باسم دراسة القدرة أو تقرير جاكسون، المعنون "دراسة عن قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية"، والصادر في عام ١٩٦٩، دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمعناه الضيق[٢٨]. ففي مواجهة منظومة أمم متحدة ظلت تعاني من التجزئة والإعاقة في مجال التنمية بسبب وجود عدد ضخم من الوكالات المتخصصة العاملة بشكل مستقل، والمنظمات والوحدات والصناديق شبه المستقلة، كلف مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السير روبيرت جاكسون بإجراء هذه الدراسة "أولاً، لتقييم قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستخدام الفعال للموارد الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثانياً، لتقييم قدرتها على إدارة برنامج يناهز ضعف برنامج العمليات الحالي خلال الأعوام الخمسة القادمة"[٢٩]. واتساع وعمق التحليل وبُعد نظر التوصيات التي تضمنها هذان التقريران، والتي لا يزال عدد كبير منها صالحاً بعد مرور ٤٠ عاماً، أمر مثير للدهشة البالغة[٣٠].

١٩- وأوضحت اختصاصات ومنهجية دراسة القدرة[٣١] الحاجة إلى تنسيق مختلف النهج التي تتبعها شتى الوكالات المتخصصة بغية تحقيق أقصى تأثير للبرنامج ككل. و"خلصت الدراسة إلى أن قرار الجمعية العامة ٢١٨٨(د-٢١) نص على

---

(٢٦) Joachim Mueller, op. cit., Volume IV, Part I: Chapter 1.2 Focus on development 1967-1970, page 10.

(٢٧) أحيا مؤلف التقرير هذه الفكرة الأساسية، ولكن مع تكييفها وفقاً للظروف الجديدة، في التوصية ٤ الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، JIU/REP/2002/2، مرجع سبق ذكره، الفقرة ٣٠ وما يليها

(٢٨) هناك تقرير ثالث يستحق إعادة البحث وهو "العقد الثاني للتنمية"، الذي يوفر، وفقاً لما ذكره السير روبيرت جاكسون، "للحكومات الأساس لإعادة نظر كاملة النطاق في سياساتها". التمهيد، الصفحة `٢`.

(٢٩) Sir Robert Jackson, op. cit., Vol. I, Chapter I, para. 1.

(٣٠) يبدو أن هناك تشابهاً كبيراً بين نتائج لجنة بيرسون ونتائج دراسة القدرة في تقييمهما للمشاكل المتشابهة - مع عمل كل منهما بشكل مستقل عن الآخر. وفي رسالة موجهة من السير روبيرت جاكسون إلى رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السفير آغا شاهي، مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، يُنظر إلى "القدرة" من "زاوية تحقيق التنمية الفعالة". (General Considerations of the Capacity Study, Vol. I, para.7).

(٣١) Capacity Study, op. cit., Vol. II, Part V, Appendix One.

مبادئ توفر أهدافاً رائعة للمنظومة ككل" وينبغي، كما تقترح، أن تعتمدها جميع الدول الأعضاء كأحكام الدين. وهذه المبادئ لا تزال[٣٢] تحتفظ بأهميتها كلها حتى الآن.

٢٠- ووصف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "آلة ذات شخصية مستقلة مميزة وتتمتع بقوة كبيرة إلى حد يدعو إلى التساؤل حول من يدير هذه الآلة؟". وتشير الإجابة عن هذا السؤال إلى أن الجهاز لا يملك "عقلاً حقيقياً - أي منظمة تنسيق رئيسية - يمكنه ممارسة رقابة فعالة"[٣٣]. وأكدت الدراسة الحاجة إلى معالجة هذه العيوب إذا ما أرادت الأمم المتحدة الحفاظ على مصداقيتها. ومن العيوب التي تم تحديدها: مشاكل الإدارة، والمنافسة بين الوكالات المتخصصة، والحواجز الإدارية، والمنافسة بين الوكالات، وعدم الوضوح في تقسيم العمل، وانعدام الكفاءة. وأشار تقرير للأمين العام مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٤، أي بعد مرور ٣٥ عاماً، إلى أنه "ما زالت أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة تواجه معضلة تشتت الهياكل والمؤسسات وعملية اتخاذ القرار على الصعيد القطري. ولا تزال هناك حاجة ماسة لضمان الاتساق والمواءمة والتنسيق"[٣٤].

٢١- وقدمت دراسة القدرة توصيات بعيدة المدى لترشيد الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الذي أوصت الدراسة بأن يصبح مركزاً للسياسات يتولى وضع نظام للإشراف على أنشطة الوكالات المتخصصة وتنسيقها بفعالية) والتنسيق بين الوكالات.

٢٢- ودافع التقرير عن الملكية والشراكة، وعارض فكرة وجود نظام واحد يناسب جميع قوالب وبرامج التنمية، وأيد وجود شكل من أشكال الإدارة الموجَّهة نحو تحقيق النتائج، وهو نهج لم يتكسب أهمية سوى مؤخراً في الأمم المتحدة. واقترح إجراءات علاجية في المجالات التي أشيرَ إلى افتقارها إلى التخطيط ووضع الأولويات على المستويين العالمي والقطري؛ وحالات التأخير في تنفيذ المشاريع؛ وإهمال المتابعة؛ وعدم وجود عمليات تقييم للأداء؛ وعدم تمتع الموظفين بالمؤهلات المناسبة ونقص التدريب؛ ونقص موظفي الوجود الميداني؛ وتطبيق أساليب إدارية بالية؛ وعدم استخدام نظم المعلومات الملائمة. وحظي هذا التقرير الذي تضمن نقداً بناءً، بدعم من الدول الأعضاء فاق دعم تقرير بيرسون. وبناء على ذلك، نُفذت بعض التوصيات الرئيسية على الفور. ونُفذت توصيات أخرى في وقت لاحق - مثل إنشاء نظام جديد للبرمجة القطرية يستند إلى أرقام التخطيط الدليلية، وإنشاء وظائف الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الذي عُينوا فيما بعد كمنسقين مقيمين). واعتُمدت التوصية

---

(٣٢) المرجع نفسه، Vol. I, General Considerations, para. 8. وهذه المبادئ هي: `١` أقصى تركيز للموارد، عند المستويات الحالية والمتزايدة، على البرامج التي تشكل أهمية مباشرة للدول الأعضاء؛ `٢` الاستجابة المرنة والفورية والفعالة للاحتياجات المحددة لفرادى البلدان والمناطق، وفقاً لما تحدده هي، في حدود الموارد المتاحة؛ `٣` الحد الأدنى من العبء على الموارد الإدارية للدول الأعضاء وأعضاء المنظمات التي تشملها أسرة الأمم المتحدة؛ `٤` نمو نظام متكامل للتخطيط الطويل الأجل على أساس برنامجي؛ `٥` بدء إجراءات منهجية لتقييم فعالية الأنشطة التنفيذية وأنشطة البحوث.

(٣٣) المرجع نفسه، Vol. I, Foreword, page iii: "وبعبارة أخرى، أصبحت الآلة برمتها غير قابلة للإدارة بأدق معنى للكلمة. ونتيجة لذلك، باتت أبطأ وصار استخدامها أصعب، كوحش ما قبل التاريخ".

(٣٤) A/59/85-E/2004/68، مرجع سبق ذكره، الفقرة ٢٩.

الداعية إلى النظر في إنشاء وظيفة مدير عام الأنشطة التنفيذية في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أنشأ هذه الوظيفة.

٢٣- وواجه الإصلاح قيوداً ومعوقات بسبب ما سبق أن أشار إليه السير روبرت من نقص التنسيق والاتساق بين الدول الأعضاء، التي يُذكر أنها كثيراً ما كانت تساند مقترحات متعارضة في المجالس التنفيذية لمختلف الوكالات المتخصصة. ولا تزال هذه الحالة سائدة.

٢٤- ولم تحقق التوصية الرئيسية الداعية إلى تثبيت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقوة كآلية تمويل مركزية للتعاون التقني وأنشطة ما قبل الاستثمار لمنظومة الأمم المتحدة برمتها، سوى نجاح جزئي. وتدريجياً، تم إنشاء الصناديق الاستئمانية وبرامج التعاون التقني والتمويل من خارج الميزانية أو التمويل التكميلي للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وأدى الافتقار إلى الدعم المنتظم من المانحين إلى تراجع تدريجي لمفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كآلية مركزية للتمويل والتنسيق يجري من خلالها توجيه الأموال الخاصة بالمساعدة الإنمائية ثم الاتفاق من الباطن مع الوكالات المتخصصة على التنفيذ كل منها في مجالات تخصصه القطاعية والوظيفية.

٢٥- وقاومت البلدان النامية أيضاً التغيير وفكرة إنشاء مركز موحد ومنسق قوي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. فقد اعتقدت هذه البلدان، ولا يزال بعضها يعتقد إلى حد ما فيما يبدو، أن وجود نظام مجزأ يخدم مصلحتها لأنه سيسمح لها بالسيطرة عليه واستخدامه لمصلحتها.

٢٦- ومن التقارير التي ينبغي الإشارة إليها تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة لعام ١٩٧٥، وهو التقرير المعنون "**هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي العالمي**"، والمعروف أيضاً باسم تقرير غاردنر وهو رئيس الفريق، وقد أوصى هذا التقرير بإنشاء سلطة إنمائية بالأمم المتحدة تتولى توحيد الأموال الموجهة إلى التعاون التقني وأنشطة ما قبل الاستثمار. وأُنشئت **اللجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي** في منظومة الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢(د أ-٧) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ومارست عملها لمدة عامين. واعتمدت الجمعية العامة توصيات اللجنة المخصصة في قرارها ١٩٧/٣٢ لعام ١٩٧٧. وتبنى هذا القرار بعض مقترحات الإصلاح التي سلفت الإشارة إليها، وبخاصة المقترحات التي وردت في تقرير غاردنر، ولكن بصيغة مخففة، لكنه لم يتابع فكرة وجود سلطة إنمائية بالأمم المتحدة.

٢٧- ومن التقارير الداعية إلى التفكير أيضاً التقرير المعنون "**الشمال - الجنوب: برنامج من أجل البقاء**" (**تقرير الشمال - الجنوب**، المعروف أيضاً باسم تقرير برانت، نسبة إلى مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي رأس **اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية**، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. وقد كان هناك ترحيب بمقترحات الإصلاح الطموحة المتعلقة بوضع إجراءات جديدة لاتخاذ القرارات، وإنشاء هياكل جديدة ونهج شامل للتنمية لكنها واجهت في نهاية الأمر نفس مصير عدد كبير من التقارير السابقة. وأسفرت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لزعماء العالم عن عقد اجتماع كانكون في عام ١٩٨١، وكان ذلك

بمبادرة من مستشار النمسا الاتحادي برونو كرايسكي، لكنه ظل، بحسب تعبير السيد برانت "حادثة عرضية منفردة"[٣٥]. وصدر في هذه الفترة عدد كبير آخر من التقارير التي تتضمن توصيات ملائمة وداعية إلى التفكير[٣٦]. وفي مقدمة هذه **التقارير مشاريع بلدان الشمال الأوروبي الخاصة بالأمم المتحدة: دور الأمم المتحدة في التنمية، ١٩٩١**[٣٧] **والتقرير الذي أعقبه في عام ١٩٩٦ وعنوانه "مشروع بلدان الشمال الأوروبي لإصلاح الأمم المتحدة"**[٣٨]، اللذان يمكن اعتبارهما قد أثرا تأثيراً ملحوظاً على الإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في الماضي القريب. ويرجع ذلك إلى أنهما أنشئا ودعما من بلدان الشمال الأوروبي التي تتمتع بسمعة لا غبار عليها في دوائر التعاون الإنمائي فيما يتعلق بمستويات تمويلها والتزامها بتحسين نوعية المساعدات، واحترامها للملكية الوطنية، وعملها من أجل ترسيخ اتساق السياسات[٣٩]. وتشرح هذه التقارير بالتفصيل الأسباب التي تجعل إصلاح الأمم المتحدة بصورة عامة وجهازها الإنمائي بصورة خاصة ضرورة ملحة. وتقدم التقارير تحليلاً لتجزؤ الإطار التنظيمي على مستوى المقر الرئيسي والمستوى الميداني على حد سواء وتبدي أسفها المستمر لما أدى إليه ذلك من "منع المنظومة من بلوغ كتلة حرجة في القدرات المالية وقدرات الموظفين وقدرات البحوث"[٤٠].

٢٨- وكما يتضح، لا يزال عدد كبير من القضايا المثارة والتوصيات المقدمة بالغ الأهمية ويستحق إعادة دراسته. وهذه مسألة يصعب تحقيقها في الوقت الحاضر نظراً لأن **الذاكرة المؤسسية في هذا الميدان ضعيفة والمعلومات متناثرة**. ولا يوجد في الوقت الحاضر مصدر وحيد متاح يمكن استرجاع المعلومات منه بسهولة. ومن البديهي أن تَتبع منظمة تاريخها الإصلاحي بأسلوب منهجي، وبخاصة لأن عدداً كبيراً من مقترحات الإصلاح يستند إلى اللجان الحكومية الدولية ولجان الخبراء وأعمال الأفرقة المخصصة المنشأة بموجب قرارات الجمعية العامة والتي تم تمويلها من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية. ولذلك فإن

---

(٣٥) Joachim Mueller, op.cit., Volume IV, page 16.

(٣٦) انظر مرفق هذا التقرير للاطلاع على قائمة كاملة بمقترحات الإصلاح هذه.

(٣٧) "قضايا الإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي - منظور الشمال الأوروبي"، التقرير الختامي لمشروع بلدان الشمال الأوروبي الخاص بالأمم المتحدة، ستكهولم، ١٩٩١.

(٣٨) تعزيز الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

(٣٩) أصدرت الدانمرك السلسلة الأولى من التقارير التي تعتزم إصدارها بشأن كيفية مساهمتها في هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية) وهي التقارير التي بحثت مجالات السياسات المؤثرة على التنمية مثل التجارة والمساعدات والاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية الأخرى والهجرة ونقل المعرفة والتكنولوجيا بالإضافة إلى البيئة. وتنظر بلدان أخرى أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مثل بلجيكا وكندا وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد في تبني هذا النهج. وأصدرت السويد قانوناً بشأن "سياسة التنمية العالمية المتكاملة" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وهو القانون الذي يدعو إلى "مواءمة سياسات البلد في مجال المساعدات والتجارة والزراعة والبيئة والهجرة والأمن وغيرها من السياسات مع هدف الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة". وهناك دراسات تجري بشأن هذه القضايا في لجنة المساعدة الإنمائية وفي مراكز الفكر الخاصة ومعاهد البحوث مثل مركز التنمية العالمية والمحفل الاقتصادي العالمي. انظر "Global Monitoring Report 2004 Policies and Actions for Achieving the Millennium Development Goals and Related Outcomes", the World Bank, 2004, Improving Policy Coherence for Development, page 14 and following. وأنشأ مركز التنمية العالمية "التزاماً بمؤشر التنمية"، انظر الموقع التالي على شبكة ويب العالمية http://www.foreignpolicy.com, Foreign Policy Journal, Issue May/June 2003، ويمكن الاطلاع على الالتزام بمؤشر التنمية لعام ٢٠٠٤ في الموقع التالي http://www.cgdev/org/rankingtherich/home.html.

(٤٠) مشروع بلدان الشمال الخاص بالأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ١٩٩١، الصفحة ١٨.

حُسن الإدارة يقتضي الاحتفاظ بقائمة شاملة بالأعمال المتصلة بهذا الموضوع ونتائجها. ونظراً لأن من المرجح أن تواصل الدول الأعضاء عملية إصلاح الأمم المتحدة، فسيكون من المفيد تزويدها بقائمة كاملة بصيغة إلكترونية يسهل الاطلاع عليها. وهذه **القائمة الخاصة بمقترحات الإصلاح السابقة والحالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة** يمكن أن تشكل جزءاً من مشروع التاريخ الفكري للأمم المتحدة، الذي ستُنشئه إدارة شؤون الإعلام بالتعاون مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيُترك للأمانة العامة للأمم المتحدة طلب مساعدات إضافية عن طريق الشراكة مع الجامعات ومعاهد البحوث، وجمع الأموال لهذا المشروع. **ومتى توافرت المعلومات فإنها ستزود الدول الأعضاء بمادة للتفكير إذا ما أرادت الحفاظ على زخم الإصلاح و/أو اعتماد برنامج أكثر طموحاً في هذا المجال.** وتاريخ الأمم المتحدة للإصلاح على نطاق المنظومة إذا ما وُضع في موقع على شبكة ويب العالمية سيوفر أيضاً للجمهور معلومات مفيدة عن تعقيدات القضايا وحجم الأفكار المتاح فعلاً. كما سيساعد ذلك الباحثين المهتمين بالأمم المتحدة وتاريخها. **انظر التوصية ١.**

٢٩- وكما يتضح، **يزخر التاريخ بالأفكار والمقترحات المتعلقة بإنعاش منظومة الأمم المتحدة** لتمكينها من مواجهة الاحتياجات المتزايدة باستمرار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي اعتُرف أخيراً بترابطها وتمكينها من مواجهة تحديات مثل التنمية والحد من عدم المساواة والفقر. **وأكد عدد كبير من مقترحات الإصلاح أن الوقت قد حان للتفكير في إعادة النظر في صميم بناء وولايات مختلف عناصر المنظومة، وأن إدخال تعديلات طفيفة هنا وهناك (ويشار إليه بنهج الترميم وإدراك الهدف دون ترتيب) لن يساعد المنظومة في تحسين أدائها.** وتؤيد المفتشة هذا الرأي بشكل أساسي.

٣٠- ولئن كان هناك تقدم قد أُحرز في الأعوام الخمسين الماضية، فإنه لا يفي بحملة الإصلاح المميزة للفترة التي بدأت بتولي الأمين العام كوفي عنان مهام منصبه وتقديمه لبرنامجه الإصلاحي في عام ١٩٩٧. ولا يتطرق برنامج الإصلاح هذا إلى البناء الأساسي للمنظومة ولا إلى الترتيبات المؤسسية بين المنظمات، لكنه يستند إلى بعض المقترحات التي سبق تقديمها بعد أن أضفى عليها الأمين العام أهمية وحجية جديدة.

٣١- ويعالج برنامج الأمين العام للإصلاح عدداً كبيراً من القضايا. وسيكتفي هذا التقرير بالقضايا المتعلقة بالتنمية والتي تُعتبر حاسمة الأهمية لمواصلة التقدم. وسيعالج التقرير بصورة رئيسية القضايا المتعلقة بنوعية المساعدة، نظراً لأن هناك الآن تسليماً عاماً بأن على المجتمع الدولي أن يولي نوعية المساعدة نفس اهتمامه بكميتها.

جيم - المرحلة الثالثة: إصلاح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧

٣٢- من الصعب في الواقع قياس التقدم المحرز في مجال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بدون الإشارة إلى برنامج الأمين العام الإصلاحي لعام ١٩٩٧، وهو البرنامج الذي بدأ عملية إصلاح شاملة في الأمم المتحدة وأثّر تأثيراً بالغاً على الأنشطة التنفيذية. وتقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، الذي قُدم في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يهدف كحد أدنى إلى تجديد الأمم المتحدة وتنشيطها بغية تمكينها من أداء رسالتها التاريخية ومواجهة التحديات المتعددة المقبلة بفعالية. ويسعى الإصلاح لإرساء قيادة جديدة وهيكل إداري جديد، ومن خلاله، إرساء ثقافة تؤدي إلى المزيد من وحدة الهدف، واتساق الجهد، وسرعة التصرف للوفاء بالأهداف المعلَنة في المؤتمرات الدولية الرئيسية وأخيراً وليس آخراً إعلان الألفية. وركزت تدابير الإصلاح على القضايا الاقتصادية والإنمائية مع إنشاء اللجان التنفيذية في

مجالات السلم والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية (وجميعها معني أيضاً بمعالجة قضايا حقوق الإنسان).

٣٣- وأنشأ الأمين العام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كلجنة تنفيذية للتعاون الإنمائي[٤١]، لقيادة عملية الإصلاح في العمليات الإنمائية للأمم المتحدة. ودور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المشاركة في أنشطة التنمية وما يتصل بها من أنشطة، هو المساعدة في تعزيز وتيسير رسم السياسات المشتركة، واتخاذ القرارات وتنسيق البرامج بين جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة التنمية. وتهدف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى شحذ إسهام كل عضو في تحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة، بغية زيادة الكفاءة الإدارية. كما تسعى المجموعة إلى توسيع الشراكات الفعالة مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات المشاركة في أنشطة التنمية[٤٢].

٣٤- ودعا برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً إلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري، بغية تحسين اتساق السياسات والبرامج. ومن أبرز نتائج إصلاحات عام ١٩٩٧ إنشاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القطري المشترك، وإنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتبها[٤٣].

٣٥- ووضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لنفسها برنامجاً يهدف إلى متابعة مبادرات الإصلاح التي قام بها الأمين العام في مجالات مثل تنسيق البرامج، والمواءمة بين الإجراءات، وتعزيز نظام المنسق المقيم، وترشيد العمليات والخدمات الإدارية. وسيجري بحث هذه المجالات في الجزء الثاني من هذا التقرير، بغية التحقق أيضاً من متابعة توصيات تقريري وحدة التفتيش

---

(٤١) أُنشئت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كآلية تنسيق لتنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي بالصيغة المعتمدة في القرار ١٢/٥٢ باء، وبانضمام اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠١، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام ٢٠٠٢، أصبحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تضم الآن جميع الوكالات التي لديها بعثات مقيمة على المستوى القطري. وانضم البنك الدولي إلى المجموعة بصفة مراقب. وفيما يلي أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الوقت الحالي: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وموئل الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجان الإقليمية. أما الجهات المتمتعة بصفة مراقب فهي: الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، وصندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمتحدث باسم الأمين العام، مدير مكتب نائب الأمين العام، والبنك الدولي.

(٤٢) "A Framework for Change", report from the United Nations Development Group, page 2, see also website: http://www.undg.org/.

(٤٣) إن إنشاء مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يفي بدور مزدوج كأمانة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية ولدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كممول ومدير للنظام المنسق المقيم الذي يأتي تمويله الأساسي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذين يساهمون عن طريق تكليف كبار الموظفين من صندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. ويمكن الاطلاع على هيكل مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الموقع التالي على شبكة ويب العالمية: http://www.undg.org/.

المشتركة المعنونين "**تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية**" (JIU/REP/96/3) و"**تعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة** (JIU/REP/97/1)، كما سلفت الإشارة في مقدمة هذا التقرير.

دال – الاتجاهات الناشئة في مجال التعاون الإنمائي لتهيئة الساحة

٣٦- نظراً لأن اختيار القضايا التي ستُعالج في الجزء الثاني من هذا التقرير قد تم استناداً إلى الاتجاهات الناشئة في مجال التعاون الإنمائي، والتي ستؤثر على الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية، فقد يكون من المفيد الإشارة إليها بإيجاز. وهي تستند إلى الآراء الشخصية للرئيس الحالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (لجنة المساعدة الإنمائية) كما عُرضت على مجلس الرؤساء التنفيذيين في نهاية عام ٢٠٠٤[٤٤].

- مواصلة الزيادة في حجم المساعدة بحيث يصل رقم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٠٠ مليار دولار (بأسعار عام ٢٠٠٣) بحلول عام ٢٠١٠، مع بقاء نسبة المساعدة (نحو ٣٠ في المائة) الموجهة عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف عند نفس المستوى إلى حد ما. وقد تفقد الأمم المتحدة حصة مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية[٤٥].
- احتمال حدوث زيادة ملحوظة في المساعدات الموجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وبخاصة إلى أفضل البلدان أداءً وفقاً لتقييم السياسة القطرية والمؤسسات الذي يجريه البنك الدولي، والتي ستقدم بشكل عملي، ولا سيما عن طريق التحويلات إلى ميزانية البلد الشريك "سواء على أساس قطاعي أو على نطاق الاقتصاد ككل"، مع ربطها باستراتيجيات الحد من الفقر حيثما وُجدت.
- تزايد ضغوط مجتمع المانحين لزيادة التنسيق والمواءمة[٤٦]، بغية زيادة الكفاءة والفعالية.

٣٧- وهذه الحاجة الملحة المتزايدة إلى الدعم الجماعي الفائق للاستراتيجيات والنظم المملوكة محلياً بمعنى الكلمة، مع زيادة دعم البرامج والميزانيات القطاعية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، التي دعا إليها أيضاً تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، ٢٠٠٥[٤٧]، يجب أن تدفع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للسعي من أجل زيادة الاتساق والتجانس بين عملياتها، وبخاصة في الميدان، للحفاظ على المصداقية ومواصلة دعم التمويل. ونظراً لأن عدداً متزايداً من الجهات المانحة الثنائية تتجه أكثر فأكثر إلى

---

(٤٤) "ODA Trends and Implications for the United Nations system at Country Level", Note RM (04) 109 ، مذكرة أعدها رئيس لجنة المساعدة الإنمائية، ريشارد مانينغ لمعتكف الرؤساء التنفيذيين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وتمثل "آراء شخصية ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن آراء أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية".

(٤٥) لا يشمل ذلك الالتزامات الأخرى للحكومات التي لم تقدم التزامات بعد عام ٢٠٠٦ وأي مساهمة مترتبة على أي مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل مثل الضرائب العالمية أو مرفق التمويل الدولي.

(٤٦) "ODA Trends and Implications ...", op. cit . وعلى المستوى السياسي، ألزمت لجنة التنمية أعضاءها بترجمة الاتفاقات [الخاصة بالتنسيق والمواءمة وتبسيط المشروطية والتركيز على النتائج واستخدام النظم القطرية بحسب الاقتضاء] إلى التزامات وبرامج زمنية واضحة ومحددة ودعت إلى وضع مؤشرات وأسس قياس لرصد مشاركة جميع الشركاء في هذا الجهد على المستوى القطري.

(٤٧) انظر الحاشية ٣١ من الجزء الثاني، الصفحة ٣ و"الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، مشروع الأمم المتحدة للألفية، ٢٠٠٥، استعراض عام.

الدعم القطاعي ودعم الميزانية، فسيكون من الضروري أن تعيد مؤسسات الأمم المتحدة النظر في سياساتها وإجراءاتها الحالية حتى تستطيع الانضمام إلى طرائق الشراكة الجديدة هذه. ولذا فإن الشراكات مع العناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع الإنمائي الدولي مسألة أساسية.

٣٨- وبناء على ذلك، ينبغي أن تُحسن منظومة الأمم المتحدة نوعية شراكاتها مع العناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع الإنمائي الدولي بغية مواصلة تحسين اتساق الخطط والبرامج على المستوى القطري.

المرفق

ترد معظم مقترحات الإصلاح الهامة المقدمة منذ عام ١٩٧٨ في المطبوعات التالية:

(١) Mueller, Joachim (ed.). **Reforming the United Nations: New Initiatives and Past Efforts**, The Hague, Kluwer Law International, 1997, Vol. I to III. and **Reforming the United Nations: The Quiet Revolution**, The Hague, Kluwer Law International, 2001, Vol. IV. وتتضمن هذه المجلدات نصوص معظم التقارير بالإضافة إلى وصف لمحتويات معظمها.

قائمة ببعض مقترحات الإصلاح المقدمة منذ عام ١٩٧٨، مرتبة حسب التاريخ:

(٢) United States. Congress. Senate. Committee on Foreign Relations. **Proposals for United Nations reform : report pursuant to section 503 of the Foreign relations authorization act, fiscal year 1978 (Public law 95-105) to the Committee on Foreign Relations, United States Senate.** Washington D.C., U.S. Government Printing Offices, 1978 (President Jimmy Carter Report).

(٣) Independent Commission on Disarmament and Security Issues. **Common Security: A Blueprint for Survival**. New York, Simon and Schuster, 1982 (Palme Report).

(٤) **A world without a United Nations - What would happen if the United Nations shut down?** Washington, D.C., The Heritage Foundation 1984.

(٥) Nerfin, Marc. **The future of the United Nations System: Some questions on the occasion of an anniversary.** Development Dialogue, 1985:1.

(٦) وحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. **بعض الأفكار بشأن إصلاح الأمم المتحدة**. أعدها موريس بيرتراند. جنيف، ١٩٨٥ (JIU/REP/85/9).

(٧) الأمم المتحدة. **تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة**، ١٩٨٦. وكان يرأس "مجموعة الـ ١٨" هذه السفير ت. فرالسن.

(٨) World Commission on Environment and Development. **Our Common Future**. New York, Oxford University Press, 1987 (Brundtland Report).

(٩) Fromuth, Peter J. (ed.). **A Successor Vision: The United Nations of Tomorrow”**, New York United Nations Association of the United States of America (UNA-USA), 1988.

(١٠) Independent Commission of the South on Development Issues. **The Challenge to the South: The Report of the South Commission.** Oxford University Press, 1990 (Nyerere Report).

(١١) **دور الأمم المتحدة في التنمية: قضايا الإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ منظور الشمال الأوروبي.** مشروع الأمم المتحدة للشمال الأوروبي، ١٩٩١.

(١٢) **Common Responsibilities in the 1990's: The Stockholm Initiative on Global Security and Governance**. (Stockholm Initiative Report) Stockholm, PMO, 1991.

(١٣) Society for International Development North South Roundtable. **Strengthening the United Nations for the 1990s**. New York, The Roundtable, 1991.

(١٤) Stanley Foundation. **The United Nations: Structure and leadership for a new era.** Report of the 22nd United Nations Issues Conference, Muscatine, Iowa, Stanley Foundation, 1991.

(١٥) Wilenski**,** Peter. **Five Major Areas of Reform,** New York, 1991.

(١٦) الأمم المتحدة. **برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم**، تقرير الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، نيويورك، ١٩٩٢.

(١٧) الأمم المتحدة، **تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية: دور منظومة الأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، نيويورك، ١٩٩٢.

(١٨) South Centre. **The United Nations at a Critical Crossroads: Time for the South to Act.** Geneva, 1992.

(١٩) United States Commission on Improving the Effectiveness of the United Nations. **Defining Purpose: The United Nations and the Health of Nations.** Final Report of the United States Commission on Improving the Effectiveness of the United Nations. Washington, D.C., 1993.

(٢٠) Ford Foundation (Ogata/Volcker Group). **Financing an Effective United Nations.** Report of the Independent Advisory Group on United Nations Financing. New York, Ford Foundation, 1993.

(٢١) Childers, Erskine and Urquhart, Brian. **Renewing the United Nations System.** Uppsala, Sweden, Dag Hammarskjöld Foundation, 1994.

(٢٢) الأمم المتحدة. **خطة للتنمية، وخطة للتنمية: توصيات**، وكلاهما من تقارير الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، نيويورك، ١٩٩٤.

(٢٣) Commission on Global Governance. **Our Global Neighbourhood**. The Report of the Commission on Global Governance. Co-chaired by Ingvar Carlsson and Shridath Ramphal, New York, Oxford University Press, 1995.

(٢٤) Independent Working Group on the Future of the United Nations. **The United Nations in its second half-century**. Co-chaired by Moeen Qureshi and Richard von Weizsäcker. New York, Ford Foundation, 1995.

(٢٥) Russet, Bruce and Kennedy, Paul. **Reforming the United Nations,** Foreign Affairs, Vol.74, No.5, September 1995, pp.56-71.

(٢٦) Huefner, Klaus, (ed.). **Agenda for Change: New tasks for the United Nations.** Opladen, Germany, Leske + Budrich, 1995.

(٢٧) Urquhart, Brian and Childers, Erskine. **A World in Need of Leadership: Tomorrow's United Nations; A Fresh Appraisal**. 2nd ed. Uppsala, Sweden, Dag Hammarskjöld Foundation, 1996.

(٢٨) Urquhart, Brian and Childers, Erskine. **Towards a More Effective United Nations: two studies**. Uppsala, Sweden, Dag Hammarskjöld Foundation, 1996.

(٢٩) **Multilateralism and United Nations reform.** Summit of the G7, Lyon, 27-29 June 1996.

(٣٠) **For a strong and democratic United Nations: A South perspective on UN reform.** Geneva, South Centre, 1996.

(٣١) الأمم المتحدة. **تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة**، نيويورك، ١٩٩٦. وسُمي هذا الفريق أيضاً باسم "فريق ESSY" نسبة إلى رئيس الجمعية العامة.

(٣٢) Bureau of International Organization Affairs. United States Department of State. **U.S. Views on Reform Measures Necessary for Strengthening the United Nations System.** Washington D.C., , 20 February 1996, http://www.state.gov/www/issues/un_reform.html.

(٣٣) مشروع الأمم المتحدة لبلدان الشمال الأوروبي. **تعزيز الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي**. كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، متابعة لمبادرتي الإصلاح لعامي ١٩٨٨ و١٩٩١.

(٣٤) الأمم المتحدة. **التدابير الإدارية والتنظيمية وتجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح**، تقريرا الأمين العام، السيد كوفي عنان، نيويورك، ١٩٩٧

(٣٥) Bertrand, Maurice and Warner, Daniel (ed.). **A New Charter for a Worldwide Organization?** The Hague, Kluwer Law International, 1997.